المطالبة انها تطالبه اولا بالفيئة التي امتنع منها
فان لم يفئ طالبته بطلاق لقوله تعالى فان
فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان
الله سميع عليم ولو تركت حتى كان لها المطالبة
بعد ذلك لتجدد الضرر ونبس لسيد الامة مطالبة
لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا
يطالب وليها بذلك وما ذكرته من الترتيب
بين مطالبتها بالفيئة والطلاق هو ما ذكره
الرافعي تبعا لظاهر النص وان كان قضية
كلام المنهاج انها تردد الطلب بينهما فان كان
المانع بالزوج وهو طبعي كرتق فتطالبه
بالفيئة بالنسبة بان يقول اذا قدرت فئت
ثم ان لم يفيء طالبته بطلاق او شرعي كاحرام
وصوم واجب فتطالبه بالطلاق لانه الذي
يمكنه لحرمة الوطء فان عصى بوطء لم تطالب
لانحلال الايلاء فان امتنع منهما اي الفيئة
والطلاق طلق عليه الحاكم طلقة نيابة عنه لانه
لا سبيل الى دوام اضرارها ولا اجبار على الفيئة لانها تحت
تحت الاجبار والطلاق يقبل النيابة فناب عنه
عند الامتناع فيقول اوقعت على فلانة عن
فلان طلقة فما حكى عن الاصطاخري حكمت عليه

في

في زوجته بطلقة تنبيه شرط حضوره ليثبت
امتناعه كما لو فصل الاذن فقد يرد ولا شرط الطلاق
حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة
ايلائه ولا بعد وطئه او طلاقه وان طلقا معا وقع
الطلاق كما وان طلق القاضي مع الفيئة لم يقع
الطلاق لانها المقصودة وان طلق الزوج بعد
طلاق القاضي وقع الطلاق ان كان طلاق القاضي
رجعيا تتمة لو اختلف الزوجان في الايلاء
او في انقضاء مدته بان ادعته عليه فانكر صدق
بيمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء
بعد المدة وانكره سقط حقها من الطلب عملا با
مقرا وبها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترافها بوصول
حقها اليها ولو كرر يميني الايلاء مرتين فاكثر واراد بغير
الاولى التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل
صدق بيمينه كنظيره في تعليق الطلاق وفرق
بينهما وبين تخيير الطلاق بان التخيير انشاء
واتباع والايلاء والتعليق متعلقان بامر مستقبل
فالتاكيد بهما اليق واراد الاستئناف تعددت
الايمان وان اطلق ولم يرد تاكيدا ولا استئنافا
فواحدة اذ الاصل عدم التعدد حملا على التاكيد
والاتحاد لبعد مع اختلاف المجلس فصل